قراءة لسانية في منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني

أ/ كلاتمـــة خديجـــة
جامعـــة بسكـــرة

يدرج كثير من الباحثين المعاصرين "منهاج البلغاء وسراج الأدباء" ضمن الكتب البلاغية والنقدية التي تسعى إلى تأسيس نظرية نقدية تنهض بها القصيدة العربية، ويستقيم بها نظم الشعر في زمن اختل فيه نظمها وحاد الشعراء عن نظمهم الشعر، كما ابتعد الجمهور عن استلذاذ الشعر بما أنه لم يعد ذلك الذي يثير العواطف فتنفعل معه النفس، وتطرب لسماعه لتراجع جميع مقوماته الأدبية الجيدة.

ونظرا لهذا التراجع الذي أصاب بنية القصيدة العربية حاول "حازم القرطاجني" في منهاجه أن يكون بمثابة المعلم والموجه الذي يرشد الشعراء إلى قوانين صناعة الشعر وإعادة النظر في كثير من القضايا البلاغية والنقدية، كمفهومه للشعر الذي ارتبطت حقيقته بالتخييل والمحاكاة[1] الذي أشار إليهما أرسطو طاليس[2] كما تحدث عن جنس أدبي آخر وهو الخطابة وأبرز ما تتقوم به كل من الصناعتين[3] ووضع قوانين

نظم الفصول وتناسبها في القصائد والأسلوب الذي يعبر عن الأغراض الشعرية وتحدث عن التناسب في المحاكاة والأغراض والمقاصد والأوزان وكل هذا لتحقيق الجودة في الشعر[4].

ولم يكن لحازم معالجة قضايا الشعر العربي وإعادة بنائه من جديد لولا درايته الواسعة بأحوال العربية وألفاظها و تراكيبها وأساليبها المختلفة، وإدراكه مواطن الحسن فيها ومواطن القبح. ولهذا نجده يعرض مسائلا لغوية متنوعة ترتبط بصناعة الشعر كتناوله موضوع المعنى الذي خصص له قسما كبيرا في منهاجه، حيث عرض فيه أهم القضايا الدلالية التي تناولتها اللسانيات الحديثة، كمفهومه للعلامة اللغوية، كما عرض لمسائل تخص اللسانيات النصية، إضافة إلى ذلك راعى حازم جوانب تداولية في عملية نظم الشعر وعلاقة الشاعر بالجمهور ومقامات التكلم، ولبيان ذلك نورد تفصيل هذه القضايا فيما سيأتي.

قضايا الدلالة في المنهاج:

العلامة اللغوية:

ظهر مصطلح العلامة اللغوية Le singe مع العالم اللغوي دوسوسير Desaussure الذي يراها بأنها ليست ارتباط الأسماء بالمسميات وإنما هي ارتباط الصورة السمعية ذات الأثر النفسي لهذه المسميات بالصورة الذهنية لها[5]؛ لأن للكلمة سيكلوجية خاصة تجعل اللفظ بديلا عن الشيء المقصود، واللفظ بهذا المفهوم لا يعبر عن الشيء بل يعني جميع صفاته

وخصائصه وأبعاده النفسية [6] مما يعني أن الدليل اللساني لا يجمع بين الشيء أو المادة والاسم، وإنما يقوم بجمع المعنى المجرد والصورة السمعية لذلك الدليل.[7] والعلامة اللغوية عند دوسوسير تتكون من دال Le sinifié ومدلول Le sinifiant الذي عبر عنه بالصورة الذهنية للدال. ومع تقدم البحوث اللغوية أضيف للعلامة اللغوية عنصرا جديدا وهو المرجع عند كل من ريتشاردز و أوجدن؛ حيث اقترحا مثلثا علاميا وَسَمَاه بمثلث "الإحالة" في نظريتهما الإشارية وتعني النظرية أن معنى الكلمة يشير إلى غير نفسها[8].

وفي محاولتنا لتحليل العلامة اللغوية عند بعض اللغويين العرب ألفينا "حازم القرطاجني" يحلل العلامة بطريقة لا تختلف عن دوسوسير ولا عن ريتشاردز و أوجدن وتكاد تكون متطابقة وكان ذلك في قسم المعاني من المنهاج، ففي المعلم الدال على المعرفة بأنحاء وجود المعاني نجد حازما يقول: «إن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم. فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ. فإذا احتيج إلى وضع رسوم من الخط تدل على الألفاظ من لم يتهيأ له سمعها من المتلفظ بها صارت رسوم الخط تقيم في الأفهام هيآت الألفاظ فتقوم بها في الأذهان صور المعاني فيكون لها أيضا وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليها»[9].

يحيلنا نص حازم هذا إلى ما تم ذكره عن العلامة اللغوية عند كل من دوسوسير و ريتشاردز و أوجدن، حيث يرى أن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الخارج، وكلما أدرك شيء من هذه الأشياء حصلت له صورة في الذهن، وهذا ما نسميه بالعلامة عند الغربيين فكل شيء خارج الذهن إذا أدرك صار له علامة دالة عل شيء معين، ثم يربط حازم هذه المعاني المدركة في الذهن بالكلام وهو تحقيق لها من جهة دلالة الألفاظ، كما أن الخط والرسوم التي قد تنوب عن الألفاظ في بعض الأحيان تصبح دالا، يقتضي مدلولا هي تلك المعاني الذهنية.

وتحليل "حازم" لصور المعاني الموجودة في الذهن يكاد يتطابق مع ما ذهب إليه اوجدن و ريتشاردز في مثلثهما العلامي فقد أشارى إلى ثلاثة أشياء رئيسية (الموجودات)، و(حصولها في الذهن)، و(العبارة التي تمثل هذه الموجودات) وهي ما يقابل الرمز والفكرة والمرجع عند كل منهما:

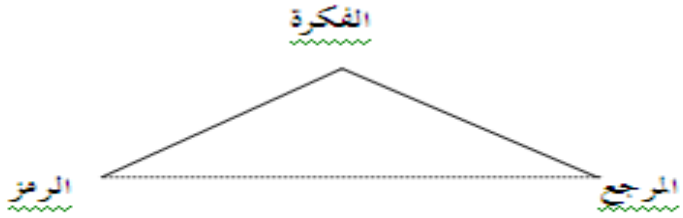

ما يقابله عند حازم:

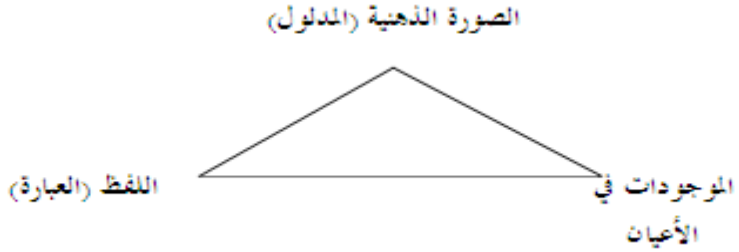

قضايا اللسانيات النصية في المنهاج:

في القسم الذي يتناول فيه حازم موضوع بناء القصيدة العربية نجده يثير مسائل هامة متعلقة بما يسمى علم اللغة النصي أو اللسانيات النصية L'inguistique texstuelle، هذا العلم الذي ظهر نتيجة قصور الدراسات اللسانية التي عنت بالجملة ودراسة أجزائها وتحليلها؛ حيث الجملة لم تعد قادرة على التعبير عن الوقائع الاجتماعية لأنها كلٌ منغلق على ذاته مما يؤول دون الفهم الصحيح لها[10]. وهكذا تجاوز الباحثون الدراسة اللسانية على مستوى الجملة إلى مستوى النص وربطه بالموقف الاجتماعي دون إهمال للجملة والوحدات اللغوية الصغرى؛ لأنها الأساس في بناء النصوص فلا يمكن الفصل بين علم اللغة النصي والجملي[11].

ومن بين القضايا النصية التي نجد أثرها في بناء القصيدة العربية التماسك النصي، والانسجام، والعتبات النصية، ولتوضيح ذلك سنقف عند كل قضية وكيف عالجها حازم ومدى مقاربتها لما تدعو إليه اللسانيات النصية.

أولا/ تماسك الفصول داخل القصائد:

يقول "حازم" في تماسك الفصل داخل القصيدة: «اعلم أن الأبيات بالنسبة إلى الشعر المنظوم نظائر الحروف المقطعة من الكلام المؤلف، والفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف، والقصائد المؤلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ، فكما أن الحروف إذا حسنت حسنت الفصول المؤلفة منها إذا رتبت على ما يجب ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي كما أن ذلك في الكلم المفردة كذلك .وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان إذا كان تأليفها منها على ما يجب»[12].

ويقصد حازم بالفصل «بيتان، في غالب الأحيان، إلى حدود أربعة أبيات تتضافر لأجل إيصال معنى معين»[13] ويمثل الأبيات في الشعر المنظوم بالحروف المقطعة من الكلام المؤلف، لأن الحرف لا يحمل في ذاته معنى مستقل إلا إذا تم التأليف بينه وبين باقي الحروف على سبيل المواضعة والاتفاق، وكذلك هو البيت الشعري إنما يأخذ معناه من علاقته بالأبيات الأخرى؛ لأن استقلالية البيت الشعري عن غيره من الأبيات تفقد القصيدة وحدتها الموضوعية، كما أن الكلم أو المفردة مؤلفة من حروف لتؤدي معنى ما، فكذلك الفصل لابد فيه من التأليف بين الأبيات حتى تؤدي غرضه الذي وضع له، والتأليف في هذا الموضع لا يكون عشوائيا وإنما عن دراية وحسن اختيار الحروف بالنسبة للكلم فلا تكون متنافرة حتى يكون الكلم فصيحا غير حوشي، كما لابد للأبيات أن تكون متناسبة ومترابطة تؤدي مضمونا واحدا داخل الفصل.

ويجعل القصائد المؤلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ[14]، فكما أن نظم الألفاظ يحتاج إلى دراية ووعي تام للمناسبة بين الألفاظ وإدراك العلاقات بين الألفاظ المتجاورة ومراعاة مواطن الحسن والقبح في نظمها، فإن نظم الفصول يراعى فيها مقاصد المتكلم والأغراض المنتقل إليها والمناسبة بين الفصول وما يطلب الفصل الأول من الفصل الثاني والثالث من الرابع وهكذا إلى نهاية القصيدة.

ولانتظام الفصول داخل القصيدة يضع "حازم" شروطا يراعي فيها أمورا مرتبطة بالسامعين، كأن يختار الناظم أجود الفصول التي تناسب سمعهم وأذواقهم، ولابد من تحقق الانسجام بين نظم الفصل والغرض ولابد من تحقق الانسجام بين نظم الفصل والغرض المراد منه، كاعتماد الجزالة في الفخر والعذوبة في النسيب، وأن تتساوى الفصول بين الطول والقصر، ولابد أيضا في ترتيب الفصول من تقديم الذي يكون للنفس به عناية بحسب الغرض وأن يبدأ في البيت الذي يؤلف مع أبيات أخرى بالمعنى المناسب لما قبله ولما له تأثير في النفس. كما يجب أن يتبع البيت الأول من الفصل ما يكون مناسبا لمعناه كأن يكون على جهة التقابل أو مسببا عنه أو تفسيرا له أو محاكى بعضه ببعض[15].

والمتأمل في كيفية بناء الفصول وشروط نظمها داخل القصيدة التي حددها "حازم" يدرك وعيه بالقواعد التي تحقق "الانسجام"، وهو من المعايير الأساسية التي تقوم عليها اللسانيات النصية؛ لأنه يضمن التتابع التدريجي للمعاني في موضوع الكلام حيث يتم فيه الربط بين المتصورات بواسطة علاقات منطقية كالسببية والغائية والقياسية [16]

ثانيا/ استفتاحات الفصول:

في قسم المباني آخر يشير حازم إلى مسألة هامة تدخل في بناء القصيدة العربية وهي "استفتاحات الفصول" حيث ذكر بأن الشعراء كانوا يولون عناية كبيرة بفواتح الفصول ويهيؤونها بهيئات تجعل النفوس تتأثر لها وتنفعل معها وتوقظ نشاطها لتلقي ما سيليها من كلام[17]. ويقول بأن «اعتماد ذلك في رؤوس الفصول ووجوهها أعلاما عليها وإعلاما بمغزى الشاعر فيها، وكان لفواتح الفصول بذلك بهاء وشهرة وازديان حتى كأنها بذلك ذوات غرر»[18] وقد أطلق حازم عليها بالتسويم.

وإلى جانب اهتمامه بفواتح الفصول اهتم أيضا بأعقابها التي تكون محلاة بالأبيات الحكمية والاستدلالية وسماها بالتحجيل الذي يعزز به أبيات الفصل بطرق عقلية لها علاقة بمضمون الفصل.

وعملية الاعتناء بفواتح النصوص وخواتمها مبدأ من مبادئ تحقيق الانسجام النصي الذي تدعو إليه اللسانيات النصية ويسمى "بالتغريض" وهو «نقطة بداية قول ما»[19]

وبما أن الخطاب متوالية من الجمل فإن ما يبدأ به المتكلم يؤثر في تأويل ما سيأتي من كلام وهناك من يرى بأن التغريض كل جملة، كل فقرة، كل حلقة، وكل خطاب منظم حول عنصر خاص يتخذ نقطة بدايـــة.[20]

مظاهر التداولية في المنهاج:

بما أن حازما كان يسعى إلى إرساء قوانين صناعة الشعر فقد راعى في ذلك جوانب عديدة في صناعة القول الشعري وتلقيه، كالتركيز على المتكلم ومقصديته والشروط التي يجب أن تتوفر في القول الشعري من اختيار الألفاظ والنظم والأسلوب، والشروط التي يجب أن تتوفر في المتلقي لتقبل الشعر والتأثير فيه، وكيف تكون الأقوال الشعرية مناسبة لمقامات التكلم. واهتمامه بهذه الأمور تقارب اهتمامات الدرس التداولي لذلك أردنا أن نقارب اللغة الشعرية عند حازم تداوليا ونبحث عن مظاهر التداولية عنده.

أولا/ المتلقي ومقاصد المتكلم في المنهاج:

تولي الدراسات التداولية المعاصرة التي تهتم بتحليل الخطاب والتواصل اللساني عناية كبيرة بالمتلقي؛ لأنه الطرف المحرك للعملية التخاطبية والأساس الذي يقوم عليه فعل الإقناع، فلا يمكن للمتكلم أن يحقق أغراضه ومقاصده ما لم يحط علما بظروف عملية التخاطب وأحوال السامعين ومدى تهيّئهم واستعدادهم لاستقبال ما سيتم التلفظ به من قبل المتكلم، كما أن عملية فهم مقاصد المتكلم وتأويلها أو تفسيرها متوقفة على الخلفية المعرفية للمتلقي ومدى امتلاكه للكفايات المطلوبة ككفاية التأويل والكفاية اللسانية والكفاية التواصلية (البلاغية والتداولية)، والكفاية المنطقية، وفي هذا نجد جون ليونز lyons يقول: «إن التمييز بين المتلقي والمخاطب المقصود ذو فائدة كبرى في التواصل، لأن المرسل يبني

كلامه ويعدل فيه غالبا تبعا لما يعتقده عن واقع معارف مخاطبه المقصود، وعن وضعيته الاجتماعية[21].

والمتلقي عند حازم حاضر في جميع أقسام كتابه ومباحثه حيث يجعله الأساس الذي تقوم عليه شعرية القصيدة العربية، ويظهر ذلك في بحثه عن المعاني وما تعرف به أحوالها من حيث ملاءمتها للنفوس أو منافرة لها[22]، كما يظهر في بحثه عن طرق العلم بكيفيات مواقع المعاني من النفوس من جهة (...) وما تكون قوية الانتساب إلى طرق الشعر المألوفة والأغراض المعروفة عند جمهور من له فهم بالطبع أو ضعيفة الانتساب إلى ذلك[23]. وفي بحثه عن طرق المعرفة بالوجوه التي لأجلها حسن موقع المحاكاة من النفس يظهر اهتمامه بالمتلقي واضحا للعيان، ونجد اهتمامه جليا في بحثه عن النظم وما تعرف به أحواله من حيث يكون ملائما للنفوس أو منافرا لها من القوانين البلاغية[24]. وفي تحليل حازم لهذه الأقسام وغيرها التي تعنى بالمتلقي يحاول أن يرسخ البعد التأثيري الذي يجب أن يعتمد في القول الشعري، وذلك لا يكون إلا بالتهدي إلى العبارات الحسنة من خلال اختيار المواد اللفظية من جهة حسن ملافظ حروفها وانتظامها وصيغها واجتناب القبيح منها، ومراعاة حسن الـــتأليف وتلاؤم حروف الكلمات وتلاؤم الكلمة مع الكلمة. وعلى الناظم أن يتسهل في العبارات فلا تكون الكلم متوعرة فيها أن تكون مطابقة لمعناها و يبتعد عن التكلف[25]. ولإظهار الجانب التأثيري في القول الشعري يقول حازم: «وبقوة التهدي إلى العبارات الحسنة يجتمع في العبارات أن تكون مستعذبة جزلة ذات طلاوة. فالاستعذاب فيها بحسن المواد والصيغ

والائتلاف والاستعمال المتوسط. والطلاوة تكون باتلاف الكلم من حروف صقلية وتشاكل يقع في التأليف ربّما خفي سببه وقصرت العبارة عنه. والجزالة تكون بشدة التطالب بين كلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال ... فهذه إشارة إلى ما يجب أن يتفقده الناظم ويلتفت إليه، على قدر قوته، من الجهات التي تحسن منها العبارات أو تقبح»[26].

كما أنه يسعى إلى وضع شروط لابد للمتلقي من التحلي بها كضرورة استعداده لتقبل الشعر وإيمانه بوظيفته الشعرية بعدما فقدها في مرحلة الضعف؛ ذلك أن البعد التأثيري للقول الشعري لا يتحقق ما لم يكن المتلقي مستعدا ومهيئا ومقتنعا بجدواه.

ويشير حازم أيضا إلى قضية هامة وهي الخلفية المعرفية المشتركة بين ناظم الشعر ومتلقيه، ونجد ذلك في معالجته لقضايا المحاكاة حيث ذكر جملة من الشروط تحدد معرفة كل منهما بالأشياء (موضوع المحاكاة) فيقول بأنه ينبغي أن ينظر في المحاكاة التشبيهية من جهات، كأن تكون في الأمور المحسوسة حتى تساعد المتلقي على فهم معاني الأشياء، كما لابد أن يكون الشيء المحاكى به أقرب إلى الشيء المحاكى ويكون معروفا عند جميع العقلاء أو أكثرهم و لا يستحسن أن يكون منكرا أو مجهولا، كما يجب أن تكون الأوصاف المشتركة بينهما أشهر الأوصاف وأكثرها قربا بين الشيئين ويشترط في المحاكاة التي يقصد بها تحريك النفس إلى طلب شيء أو الهرب منه، أن يكون ما يحاكى به الشيء المقصود إمالة النفس نحوه مما تميل النفس إليه[27].

وحِرْص حازم على الاهتمام بالمتلقي وتركيزه عليه يظهر أيضا في مفهومه للشعر حيث نراه يقول: «الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه، بما يتضمن من جنس تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو متصورة بحسن هيأة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك»[28]؛ فالشعر عنده من المنظور التداولي فعل كلامي يقصد به تغيير سلوك ما والتأثير في المتلقي إما بالإيجاب أو بالسلب بشرط أن يكون مقرونا بالتخييل والمحاكاة والمقصود بالتخييل «الأثر الذي يتركه القول الشعري في نفس المتلقي وما يترتب عنه من سلوك»[29] ويعرفه "ابن سينا" بأنه: «انفعال يظهر في صورة تعجب أو تعظيم أو غَمٍّ أو نشاط»[30] وهو عند حازم «أن تتمثل للسامع من لفظ الشاعر المخيَّل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيلها وتصورها أو تصور شيء آخر بها انفعالا بغير روية إلى جهة من الانبساط أو الانقباض»[31]، أما المحاكاة فهي جزء من التخييل تعمل على التأثير في المتلقي وهي إيراد مثل الشيء وليس هو هو، كأن يحاكى الشجاع بالأسد، والجميل بالقمر، والجواد بالبحر[32].

ويقوم كل فعل كلامي في الدرس التداولي على مبدأ القصدية[33] فالمتكلم باعتباره الباعث يستطيع تحديد الأغراض ومقاصدها والمعنى الذي يصل إليه المتلقي أو السامع مرتبط بما ينويه المتكلم من مقاصد، خاضعة لشروط مقامية ومقالية وهذا ما يدل على أن القصد وحده غير كاف لتحقيق الأغراض الشعرية فالمعاني لا تخضع لقصدية المتكلم وحسب بل

محكومة بكفايات المخاطَب ومدى حدسه بقصدية المتكلم «لأن تأويل المخاطب للملفوظ يعني أنه يحاول عن طريق التخمين إعادة مشروع الملفوظ كما تصوره المتكلم أول مرة. وبعبارة أخرى فإن الملفوظ يعني ما يظن المخاطب به أنه يمثل قصد المتكلم»[34]؛ فالمعنى الذي نبحث عنه في أنواع الخطابات ليس سوى القصد والغرض الذي كانت من أجله اللغات والتواصل[35] وهذا ما نجده في تعريف "ابن جني" للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[36]، فالقصد إذن جزء هام وعنصر مساعد في الوصول إلى المعنى وتحليل شفراته.

ولهذا نجد "حازما" في مفهومه للشعر يجعل قصد المتكلم يدخل في عملية التأثير في المتلقي شرط أن يتضمن ذلك القصد شيئا من التخييل والمحاكاة لبلوغ الغرض المنشود. ويظهر دور القصد في تحقيق الأغراض الشعرية عند"حازم" في حديثه عما يجب أن يعتمده الناظم من اختيار الوقت المساعد وإجمام الخاطر والتعرض للبواعث على قول الشعر والميل مع الخاطر كيف مال فعليه أن يحضر مقصده في خياله وذهنه والمعاني التي هي عمدة له بالنسبة إلى غرضه ومقصده.[37]

وينبه "حازم" ناظم الشعر بأن يبدأ في تقسيمه للمعاني والعبارات على الفصول بما يليق بمقصده، وأن يختار الأعاريض المناسبة للأغرض والمقاصد؛ فالأعاريض الفخمة الرصينة تصلح لمقاصد الجد والأعاريض الجزلة تليق بالمقاصد التي تحتاج إلى الجزالة والمقاصد التي يراد فيها إظهار الشجو والاكتآب تليق بها الأعاريض التي فيها حنان ورقــة[38].

ثانيا/ مناسبة المقام لأقوال المتكلمين في المنهاج:

المقام من أساسيات البحث التداولي لأنه يبحث في العلاقة التي تجمع اللغة بمستعمليها وأحوالهم والظروف والملابسات التي أنتجت فيها الأقوال، ولا يمكن لأي كان أن ينتج رسالة ما دون النظر في السياق العام الذي يحيط بها، فإن كان الباث يرمي إلى التأثير في المتلقي وإقناعه بأمور أو رده عن أمور أخرى فعليه أن يختار ما يناسب مقام ذلك من ألفاظ، ونظم، وأسلوب. ومعرفة مقام التكلم يسهل على المتلقي عملية تفسير وتحليل وتأويل الكلام، فالمتكلم والمخاطب والزمان والمكان، والملفوظات والكفايات التي يمتلكها كل منهما تشكل مكونات المقام الثابتة، وهناك مكونات متغيرة تدخل فيها بعض القرائن كدرجة القرابة، والعلاقات الاجتماعية، المستوى الثقافي[39]،... فالمقام إذن «مجموع شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معين، يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعه أو مستمعيه، ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة (الزمان) اللذين يحصل فيهما... وهذه العوامل كلها والمؤثرة على إنجاز القول هي التي تشكل المقـــام»[40].

وفكرة المقام تأسست عليها البحوث اللغوية العربية القديمة وكان من بينها المنهاج، إذ نجد عناية "حازم" بفكرة المقام بارزة للعيان فقد ترددت عنده عبارة (لكل مقام مقال) ثلاث مرات في سياقات مختلفة ولكن العمل بها أمر متحقق في منهاجه حيث يجعل من مراعاة مقامات التكلم شرطا ضروريا تتأسس عليه الأقوال الشعرية البانية للقصيدة العربية لتحقيق

أغراضها التي يرمي إليها الشاعر، ومن نماذج عناية حازم بالمقام لتحقيق شعرية القصيدة العربية قوله: «فقد تبين ... أن للشعر مواطن لا يصلح فيها إلا استعمال الأقاويل الكاذبة، والصادقة، ومواطن لا يصلح فيها استعمال الأقاويل الكاذبة، ومواطن يصلح فيها استعمال الصادقة والكاذبة واستعمال/ الكاذبة أكثر وأحسن، ومواطن تستعمل فيها كلتاهما من غير ترجح. فهي خمسة مواطن لكل مقام منها مقال»[41] وفي حديثه عما يجب اعتماده في مدح صنف من الناس يظهر دور المقام في اختيار الأوصاف المناسبة لكل ممدوح فمدح الخلفاء يختلف عن مدح الأمراء ومدح الوزراء ومدح القضاة وكلٌّ يختلف مدحه عن الآخر فعلى الناظم أن يحافظ على ما يجب اعتماده في امتداح كل طبقة من الممدوحين فلا يُسمىَ بها إلى الرتب التي فوقها ولا ينحط بها إلى ما دونها[42]. وفي المنهج الذي يبين فيه طرق الشعر من حيث ملاءمتها للنفس أو منافرة لها، نجده يقسم الشعر إلى جد وهزل ويوضح أن للجد مواطنه لأن الكلام المبني على الجد، إن قصد به إلقاؤه بمحل القبول من أهل الجد والأمر نفسه في طريقة الهزل.

ثالثا/ الأنحاء التخاطبية في المنهاج:

لم يكتف حازم ببيان دور كل من الكلام والمتلقي والمتكلم والمقام ومقاصد المتكلمين بل حاول أن يظهر التفاعل القائم بين هذه العناصر ويتضح هذا في قوله: «لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجاتهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق

الأمور وإفادتها وجب أن يكون المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطَب أو الاستفادة منه. إما بأن يلقي إليه لفظا يدل المخاطَب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وإما بأن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول، وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدى على جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[43].

يحاول حازم أن يبين جهات التخاطب بين السامع و المتكلم الذي يسعى إما إلى تبليغ المخاطَب معرفة ما ليفيده بها، دون أن ينتظر ردًّا أو جوابا منه أو نقاشا، وإما يسعى إلى الاستفادة منه كأن ينتظر المتكلم من المخاطَب جوابا عن سؤال أو إضافة معرفة ما، أو تفسيرا أو تأويلا لما تلفظ المتكلم به. ويشير حازم إلى أنواع القول أو ما يسمى في التداوليات بالأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة وذلك في قوله: «وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدى على جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[44].

ثم يقسم حازم الكلام من جهة ما يؤديه المتكلم ومن جهة ما يقتضيه من المخاطَب؛ فيجعل كلام المتكلم من جهة ما يؤديه قسمان: إما أن يكون بيِّنا واضحا لا حاجة للاستدلال عليه وإما أن يكون غامضا يطلب الاستدلال عليه والاحتجاج له. أما كلامه فيما يقتضيه من المخاطب فقسم

واحد أي إن المخاطب يملك الحرية في الرّدّ على كلام المتكلم أو تفسيره أو له أن يسكت ويذعن لما قاله المتكلم. كما يمكن للمتكلم أن يركب بين القسمين كأن يحكي ما دار بينه و بين مخاطبه[45] فيقول المتكلم قلت (كذا وكذا) فقال فلان معارضا أو مجيبا عن (كذا وكذا).

ويمكن أن نلخص أقسام الكلام من جهة تأدية المتكلم وما يقتضيه من مخاطبه في المخطط الآتي:

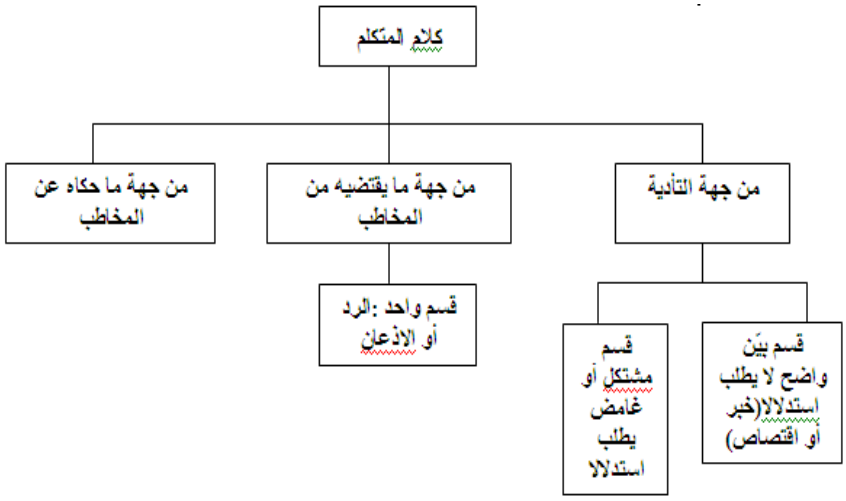

يقارب تحليل حازم للأنحاء التخاطبية للمتكلمين التحليل التداولي للكلام في البحوث اللسانية المعاصرة خاصة المرتبطة منها بالنظرية الحجاجية التي تنطلق من فكرة «أننا نتكلم عامة بقصد التأثير وهي تحاول أن تبين أن اللغة تحمل بصفة ذاتية وجوهرية وظيفة حجاجية»[46]؛ فلم يعد يُنظر للغة على أنها جهاز وصف وإخبار فقط كما كانت تعرف في الدراسات اللسانية الأولى منذ دوسوسير، فقد كان يعتقد بأن الوظيفة الأساسية للغة

هي الإخبار وأن التواصل عبارة عن نقل للمعلومات إلى المتلقي، فكان بذلك فعل الإخبار الفعل اللغوي الأساسي للغة[47]. إلا أنه مع تقدم البحوث اللسانية من قبل الفلاسفة واللغويين[48] تغيرت وجهات النظر في هذه المسألة؛ لأنهم أدركوا بأن كثير من الأقوال لا تتمثل وظيفتها في الإخبار ولا تصف واقعا ما كما لا تخضع لمعيار الصدق والكذب كالأقوال الإنجازية التي تطلب القيام بأفعال، والأقوال الملتبسة التي لا يمكن أن نحكم عليها أيضا بالصدق والكذب بل تحتاج إلى تأويل، وهناك الأقوال التقييمية التي تصدر فيها أحكاما فلا تصف واقعا كما يصعب أن نصل إلى جوانبها الإخبارية دون النظر في السياق الذي وردت فيه.

ودليل حازم على حجاجية اللغة وعدم اقتصارها على البعد الوصفي والإخباري قوله: «إما أن يلقي إليك لفظا يدل المخاطب إما على تأدية شيء من المتكلم إليه بالفعل أو تأدية معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول»[49] وهو ما يقابل الأفعال الإنجازية Actes Illocutoires في الدرس التداولي كالأفعال الطلبية، والأمر، والوعد، والوعيد ودليله على الأفعال الملتبسة التي تحتاج إلى توضيح يظهر في قوله: «بأن يلقي إليه لفظا يدله على اقتضاء شيء منه إلى المتكلم بفعل أو اقتضاء معرفة بجميع أحواله أو بعضها بالقول وكان الشيء المؤدى بالقول لا يخلو من أن يكون بيّنا فيقتصر به على الاقتصاص أو يكون مشتكلا فيؤدى على جهات من التفصيل والبيان والاستدلال عليه والاحتجاج له»[50]، إضافة إلى هذا يشير حازم إلى منحى آخر للتخاطب وهو المشاجرة ويعرفها على أنها متركبة من «تأدية المخاطَب نقيض ما أداه المتكلم، والمتكلم نقيض ما أداه

المخاطَب»[51]، ثم نجده يعرض لأقسام الكلام من جهة التأدية والاقتضاء وهي ستة أقسام[52]:

1- تأدية خاصة

2- أو اقتضاء خاصة

3- أو تأدية واقتضاء معا

4- أو تأديتان من المتكلم و المخاطب

5- أو اقتضاءان منهما: بأن يقتضي المتكلم من المخاطب شيئا فيقتضي المخاطب من المتكلم شيئا آخر قبل أن يؤدي إلى المتكلم ما اقتضاه.

6- أو يكون مركبا من اقتضاء المتكلم تتبعه تأدية من المخاطب على جهة السؤال والجواب.

كانت هذه قراءة لسانية لخطاب عربي عرف بصناعته للقوانين النقدية والبلاغية في القرن السابع الهجري تظهر مدى تفوق اللغويين القدامى في معرفة أسرار اللغة واستعمالاتها المختلفة، وهي قراءة تظهر ضرورة قيام النقد الأدبي على أسس لغوية حيث لن يتسن لأي ناقد من امتلاك ناصية النقد ما لم يحط علما بالقوانين اللغوية التي تحرك اللغة، كما أنها محاولة لإحياء التراث اللغوي العربي القديم الذي لم يأخذ من حصته في البحث إلا القليل وربطه بالدراسات اللسانية الغربية المعاصرة لنرى الأسس التي اعتمدت عليها كل من الدراسات العربية والغربية في تحليلها للغة، الأمر الذي سيزيدنا تعمقا في البحث في مثل هذا المجال.

الهـــوامش:

[1] ينظر، حازم القرطاجني (ابو الحسن) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ن تح ك محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط/3، 1986م، ص 21.

[2] ينظر، أرسطو طاليس: فن الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي، خققه مع ترجمة حديثة شكري محمد عياد، الهيئة المصرية للكتاب، 1993، (دط)، ص3

[3] ينظر، محمد مشبال: "البلاغة و مقولة الجنس الأدبي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد 30، سبتمبر 2001م، ص88

[4] ينظر، فاطمة عبد الله الوهيبي نظرية المعنى عند حازم القرطاجني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط/1، ض 84.

[5] ينظر، دوسوسير: محاضرات في الألسنية العامة ن ترجمة يوسف غازي، مجيد النضر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (دط)، 1986م، ص88.

[6] ينظر، سمير أبو حمدان: الإبلاغية في البلاغة العربية، منشورات عويدات الدولية، بيروت، باريس، ط/1، 1991م، ص 13.

[7] ينظر، زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، (دط)، (دت)، ص 64.

[8] ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط/5، 1998م، ص 55.

[9] المنهاج، ص 18.

[10] ينظر، جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصؤية العامة، 1998م، ص 65

[11] ينظر، فولفانج هاينه من و ديتر فيهفيجر :مدخل إلى علم اللغة النصي، ترك فالح بن شيب العجمي، النشر العلمي والمطابع، 1419هـ-1999م ص 7،8

[12] المنهاج: ص287.

[13] محمد خطابي: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 1991، ص150.

[14] ينظر، المنهاج: ص 288.

[15] ينظر، المصدر نفسه، ص 290،291

[16] ينظر، منذر عياشي: العلامتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 2004م، ص 133

[17] ينظر، المنهاج: ص296

[18] المصدر نفسه، ص 297

[19] محمد خطابي (مدخل إلى انسجام الخطاب) ص 59

[20] المرجع نفسه، 59

[21] Borillo: quelquesaspects de la question, p:2. نقلا عن إدريس سرحان: طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص 98.

[22] المنهاج، ص 445.
[23] المصدر نفسه، ص 448
[24] المصدر نفسه، ص 461
[25] ينظر، المصدر نفسه، ص 222،223
[26] المصدر نفسه، ص225
[27] المصدر نفسه، ص 111،112،113
[28] المصدر نفسه، ص 71
[29] الأخضر جمعي: نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م، ص123
[30] المرجع نفسه، ص 123
[31] المنهاج، ص 89
[32] ينظر، المنهاج، ص 28،32
[33] ينظر، مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 44
[34] إدريس سرحان: ص90
[35] إدريس سرحان: الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط/1، 2011 م، ص25
[36] ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج/1،ص 44
[37] المنهاج، ص 204
[38] المصدر نفسه، ص 205
[39] ينظر المرجع نفسه، ص121،122
[40] الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 41.
[41] المنهاج، ص 85.
[42] المصدر نفسه، ص170،171
[43] المصدر نفسه، ص 345
[44] المصدر نفسه، ص 345
[45] المصدر نفسه، ص 345
[46] أبو بكر العزاوي: اللغة والحجاج ، ط/1، 2006م -1426هـ ، ص 14
[47] ينظر المرجع نفسه، ص 113
[48] مثل ستراوس و أوستين وسورل ...
[49] المنهاج ، ص 344
[50] المصدر نفسه، ص ن
[51] المصدر نفسه، ص ن
[52] المصدر نفسه، 345،346